مجلة الناقد للدراسات السياسية

العدد الثالث
أكتوبر 2018

قراءة في كتاب:

البرجماتية التركية والثورات العربية "2002-2016"

للباحثة منال فهمي البطران

القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 2018.

منال فهمي البطران

باحثة متخصصة في شئون الشرق الأوسط

معهد البحوث والدراسات العربية (مصر)

manal.albatran2020@gmail.com

◇◇◇

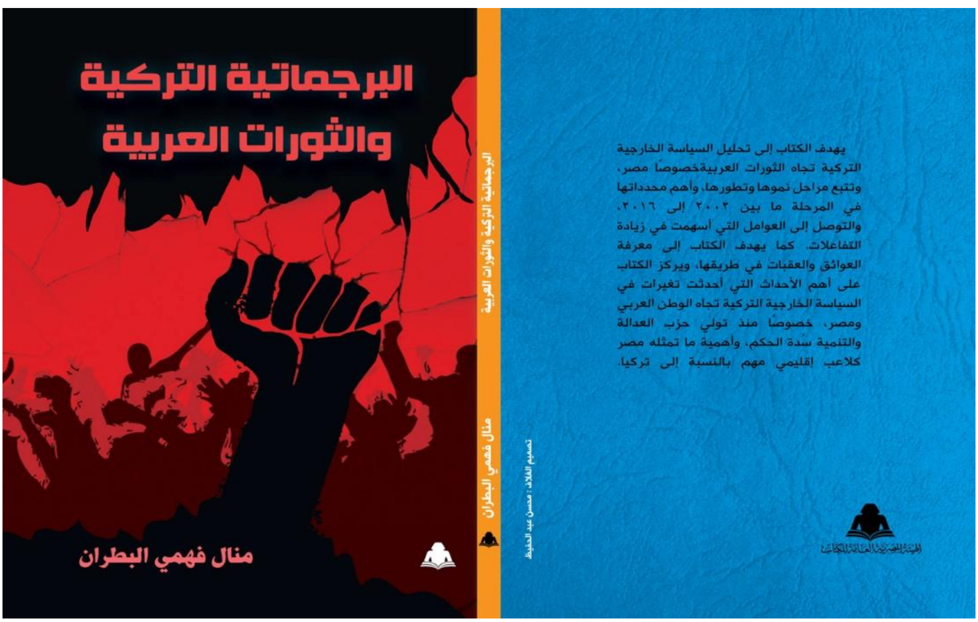

◇◇◇

يهدف كتاب "البرجماتية التركية والثورات العربية" الصادر مؤخرا عن الهيئة المصرية العامة للكتاب إلى تحليل السياسة الخارجية التركية تجاه دول الربيع العربي بالتركيز على جمهورية مصر العربية، مع تتبع مراحل نموها وتطورها، وأهم محدداتها في المرحلة ما بين 2002 إلى 2015، والتوصل إلى العوامل التي ساهمت في زيادة التفاعلات، وتركز الدراسة على أهم الأحداث التي أحدثت تغيرات في السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي ومصر على وجه الخصوص منذ تولي حزب العدالة والتنمية سُدة الحكم، وأهمية ما تمثله مصر كلاعب إقليمي هام بالنسبة لتركيا.

وقسمت الباحثة الدراسة إلى أربعة فصول وكل فصل ينقسم إلى ثلاثة مباحث، يتناول الفصل الأول التطور الحزبي منذ نشأة الجمهورية التركية وتأثيره على السياسة الخارجية التركية، ويعرض الفصل الثاني السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي في الفترة من 2002-2010، أما الفصل الثالث فيناقش السياسة الخارجية التركية تجاه دول الربيع العربي في الفترة من 2010-2015، بينما يعرض الفصل الرابع والأخير السياسة الخارجية التركية تجاه الثورة المصرية.

مركزية حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية:

بصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 انتهجت القيادة السياسة التركية سياسة خارجية قائمة على تصفير المشاكل ،وعليه فقد بدأت أنقرة بإعادة النظر في توجهاتها نحو المنطقة العربية؛ حيث سعت إلى التفاعل النشط مع أزمات المنطقة بما يمنحها موطئ قدم يعزز من تواجدها وتمثل ذلك في مواقفها المتباينة من الثورات العربية ومآلاتها التي أثرت بشكل عميق على دول المنطقة.

وقد حلل وفسر الفصل الأول التغيرات الجذرية التي مرت بها تركيا على الصعيد الداخلي والخارجي، ولعل اهم هذه التغيرات التي أثرت على سياستها الخارجية هي تحول تركيا من السلطنة العثمانية إلى الجمهورية الكمالية ، ومن حكم الحزب الواحد في عهد مصطفى كمال أتاتورك إلى التعددية الحزبية في عام 1945، ومن علمانية حزب الشعب الجمهوري المتشدد إلى التصالح مع الدين على يد مندريس في عقد الخمسينيات، ومن سيطرة الدولة على كل شئ إلى انفتاح أوزال في كل شئ، وتحولت السياسة الخارجية من الإنحياز للغرب إلى التنويع.

أسباب التوجه جنوبا:

ثم انتقل التوجه الخارجي من التوجه للغرب بشكل أساسي، إلى الانفتاح على الدول المحيطة وخاصة العربية والإسلامية في عهد الرفاه والعدالة والتنمية، وتجيب

الباحثة على السؤال : هل هذا التغير من التوجه للغرب إلى العرب تم على اساس متغيرات داخلية ام متغيرات إقليمية ودولية أم وفقا لتوجهات القائد السياسي الشخصية؟

وجاءت الاجابة بأن خصائص وشخصية القائد السياسي في تركيا تؤثر في السياسة الداخلية ومن ثم السياسة الخارجية أيضاً، فقد تغيرت السياسة الخارجية من سياسة الانعزال في عصر أتاتورك، الذي رأى ان العالم العربي هو السبب في التحالف مع الغرب لسقوط الدولة العثمانية، ومع تعدد الأحزاب ووصول أوزال للحكم ونشأته المنفتحه وسفره مع والده ودراسته في الولايات المتحدة الأمريكية، وابتعاده عن المؤثرات الرسمية للدولة الكمالية،أصبح أكثر تفهما وتفتحاً، وأحدث تغيرات جذرية في المجتمع التركي سياسياً واقتصادياً، وأدى إلى اتباع سياسة خارجية غير منحازة ومتنوعة حيث أبدى اهتمام بتدعيم العلاقات مع الدول العربية، لحسابات املتها تطلعات عملية استهدفت استغلال ثروات الدول البترولية التي تفجرت في أواخر السبعينيات، كما استطاع ان يمنح السلطة الحقيقية لرئيس الحكومة وابقى على دور شكلي لرئيس الجمهورية، بينما شهد عهد أربكان زعيم حزب الرفاه، سياسة خارجية مختلفة رفضت الانتماء الغربي لتركيا، وهدد بسحب عضوية تركيا من الناتو، وقام بالتركيز على الهوية الإسلامية لتركيا وماضيها العثماني.

ثم جاء اردوغان بقيادة العدالة والتنمية وبدأ عمله بزيارة العديد من العواصم الأوروبية لحشد التأييد اللازم لبلاده في مسعاها للاتحاد، ويعد الدور الذي لعبه الحزب من اهم الادوار منذ عهد اوزال، ورغم انه حزب محافظ انتمى قياداته للرفاه سابقا، الا انه يسعى للاتحاد ويحقق اشواطا مما قطعتها الاحزاب العلمانية، وظلت السياسة الخارجية بعيدة عن الانحياز.

ووجد اردوغان دورا له في الشرق الأوسط فيما يسمى بعملية إصلاح الشرق الأوسط عبر تقديم تركيا كنموذج، واتسمت السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية بتعدد البُعد، وداخليا ايجاد صيغة فعالة للتعايش بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد.

العمق الإستراتيجي مدخلا للانفتاح الإقليمي:

وفي الفصل الثاني توضح الكاتبة كيف شكلت نظرية "العمق الإستراتيجي" طفرة في تغيير السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي ودول الجوار، واصبحت سياسة اكثر انفتاحا على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي، ويجب الاخذ في الاعتبار ان عودة العلاقات التركية الخليجية ليست من قبيل عودة الابن الضال، بل يمكن ترجمة

العودة بأنها محاولة للتحلل من قوقعتها الذاتية القاصرة على الاتحاد الأوروبي، والانطلاق ليس جهة الشرق فحسب بل للعالم أجمع. وثانيها: التيقن بأن تركيا تحاول إيجاد تفاعلات جديدة مع كيانات أخرى أياً كان توجهها، تستطيع من خلالها تأكيد إمكانية تحليقها بعيداً عن سرب الاتحاد، علماً بأن التحليق خارج السرب لا يعني الرغبة في الخروج عنه، بل يمكن القول إنها مداعبة للسرب بإمكانية التحليق خارجة ليس إلا، لأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يعد من الثوابت في السياسة الخارجية التركية، وأن مبررات صعود حزب العدالة والتنمية واستمراره وعدم حظره من قبل المحكمة الدستورية العليا، مثل الكثير من الأحزاب التركية، سببه أنه يضع على قمة برنامجه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن الاختلاف الوحيد عن سابقيه في الوصول للحُلم هو الطريق الذي سلكه الحزب، والذي تعبر عنه بوضوح توجهات السياسة الخارجية الجديدة. وثالثها: ضرورة عدم اختزال العلاقات مع الجمهورية التركية في جانب واحد كالبعد الأمني، إذ إن الشراكة الحقيقة في إطار منظومة متنوعة ومتكاملة يمكن أن تحقق تكاملاً حقيقياً وليس ورقياً في مختلف النواحي. وأخيراً من الضروري الاستفادة من كم الاتفاقيات التي أُبرمت بتشجيع المستثمرين الخليجيين على توجيه أكبر لاستثماراتهم تجاه تركيا باعتبارها سوقاً دولية كبيرة ذات مجالات استثمارية عديدة ومتنوعة، ومؤهلة خلال العام الحالي والأعوام المقبلة أن تكون مركزاً اقتصادياً عالمياً في منطقة الشرق الأوسط.

ارتباك الموقف التركي من أحداث الربيع العربي:

جاء الفصل الثالث شارحا ما مثلته "ثورات الربيع العربي" وتسارع أحداثها من امتحاناً صعباً لتركيا حيث برز أمامها تحديان رئيسيان، الأول يكمن في كيفية التوفيق بين مصالح تركيا الاقتصادية الضخمة وعلاقتها السياسية الجيدة مع الأنظمة في المنطقة وواجب دعم "الثورات العربية" خاصة وأن تركيا تسوق لنفسها كأحدى الديمقراطيات الرائدة الذي يمكن تعميمه في الدول العربية، أما التحدي الثاني فيتعلق بموازين القوى الإقليمية حيث يمكن "للثورات العربية" أن تفرز قوى إقليمية جديدة منافسة لها كمصر التي تعد أكبر دوله عربية. لذلك فان السلوك السياسي التركي بدأ تدريجياً وبشكل سريع في التحول من طبيعته التعاونية والحميمية، إلى سلوك فيه الكثير من التوتر والتدخل في الشئون الداخلية للدول على النحو الذي سنعرضه في المباحث القادمة.

ولم تكن مواقف تركيا من الثورات العربية متناغمة كلية مع بعضها والبعض الآخر، وإنما تنوعت وفقاً لخصوصية كل ثورة عربية، وهنا يمكن إدراك التشابه مع الموقف الإيراني، فإذا كانت تركيا قد تفاءلت كثيراً مثل إيران بالثورة في كل من تونس

ومصر، فإن التحسب والتريث كانا عاملين حاكمين للمواقف التركية من الثورتين الليبية واليمنية والأحداث البحرينية.

التناقض التركي من ثورتي 25 يناير و30 يونيو:

جاء موقف تركيا من الثورة المصرية في ظل مناخ قلق من العلاقات بين مصر وتركيا، خصوصاً بعدما أثار تنامي الدور التركي في المنطقة بالتزامن مع تراجع الدور المصري بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير، فقد أظهر الأتراك حكومة وشعباً اهتماما ملحوظاً بتطورات ثورة 25 يناير 2011م، حيث حرص المسئولون الأتراك منذ بداية الاحتجاجات على التأكيد أن موقف تركيا معتمد على تحقيق التعاون والتضامن وتوطيد علاقات الإخاء والصداقة مع مصر والدول العربية، وهذا ما ناقشه الفصل الرابع حيث جاء رد فعل تركيا منذ بداية الأحداث في مصر أكثر حسماً، حيث أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان واحدا من أول قادة العالم من وقف إلى جانب الشعب المصري والمعارضة المناهضة للحكومة المصرية

وقسمت الكاتبة الموقف التركي تجاه مصر من الثورة إلى أربع مراحل:

1- ثورة 25 يناير 2011 والتي اتسم فيها الموقف التركي بالتأييد لتنحي الرئيس مبارك والاتجابة لمطالب الشعب المصري.
2- مرحلة حكم المجلس العسكري والتي اتسم فيها الموقف التركي بالتدخل الشديد في الشأن المصري وهو ما رفضته مصر.
3- مرحلة حكم الرئيس المعزول محمد مرسي: وشهدت فيها العلاقات نوع من التوافق وتبادل الزيارات الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية.
4- المرحلة الانتقالية برئاسة الرئيس عدلي منصور ثم تولي الرئيس السيسي حكم مصر: وهي مرحلة اتسمت بالتوتر الشديد، والقطيعة، وإن كانت تركيا حاولت التقرب عن طريق إرسال برقية تهنئة للرئيس عدلي منصور بذكرى ثورة يوليو، إلا ان العلاقات ما زالت منقطعة.

وختاما توصلت الكاتبة إلى ان تركيا انتقلت من دور القوى التي على مسافة واحدة من الجميع إلى الفاعلين الدوليين إلى التدخل بشكل مباشر في الشئون الداخلية لهم تجلت في موقفها المتباين من الثورات العربية وحلفاءها من تنظيمات الإسلام الحركي مثل تدعيم جماعة "الإخوان" لتكون داعمًا لها في تحركاتها الخارجية واستكمالاً لطموحاتها العثمانية الساعية لاستعادة المكانة والسيطرة على دول المنطقة بما يتوافق مع مصالحها وأطماعها التوسعية.

لذا فلم تعد مهمة أنقرة إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول المجاورة والجوار الجغرافي في نطاق تكاملي، ولكن أصبحت المهمة الأولى لها تغيير الأنظمة الحاكمة واختراق الشعوب ثقافيًا بما يعزز من إعادة تمركزها وانتشارها على نطاق أوسع.